التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د. محمد ساحل
جامعة خميس مليانة -الجزائر
mohamedsahel244@yahoo.co

د. عبد الحق بن تفات
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر
bentabdelhak@yahoo.fr

Received:2017 *Accepted: 2017* *Published: 2017*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر تجربة رائدة ومتفردة عالميا، بالنظر إلى النتائج التي حققتها بعد إعادة هيكلة الصناعات الكبرى من خلال لامركزية وإعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف والاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها في ظل جودة التنسيق بينها وبين الهيئات التي تتولى مهمة تنمية وتطوير هذا القطاع في إيطاليا، والتنويع في وسائل التمويل مما أدى تطورها وازدهارها حيث بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 حوالي 99,9 % على شكل عناقيد صناعية قوية ومتماسكة تتبنى التجديد هدفا مستمرا لها.

الكلمات المفتاحية: تجربة ايطالية، تطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عناقيد صناعية، تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تجديد تقني.

Abstract :

The Italian experience in the field of SME development is a pioneering and unique experience globally, considering the results achieved after the restructuring of the major industries through decentralization and reorganization of the production process on the basis of the introduction of intensive technical innovation and attention to the legislative aspect which plays a major role in the growth of companies and facilitating their work in The quality of coordination between them and the bodies that are responsible for the development of this sector in Italy, and the diversification of means of financing, which led to its development and prosperity, where the percentage of SMEs in 2012 about 99.9% in the form of clusters of strong industrial cohesive Renewal is a constant goal.

Key words: *Italian experience, development of small and medium enterprises, industrial clusters, financing of small and medium enterprises, technical renovation.*

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، لما تتيحه هذه المؤسسات من فرص عمل جديدة وبتكلفة رأسمالية منخفضة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التوازن الإقليمي. لهذا السبب أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضع اهتمام العديد من الدول.

وهناك العديد من التجارب الدولية التي نجحت في تطوير وتنمية هذا القطاع، ومن هذه التجارب تجربة إيطاليا، حيث من المعروف أن النموذج الصناعي الإيطالي في جميع أنحاء العالم يعد كمثال ناجح للتنمية الداخلية التي تستند إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة بقوة في المجتمع الإيطالي[1].

وتأسيسا على ما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لإزاحة اللثام عن التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسليط الضوء على العناصر الرئيسية لهذه التجربة وتحديد أهميتها، والدروس المستفادة منها، وذلك بغرض الاحتذاء بها في الجزائر.

I - مرتكزات التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ترجع الانطلاقة الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى بداية السبعينات، حيث أعيد هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين هما:[2]

- ✓ إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف؛
- ✓ لامركزية الإنتاج، ويمثل هذا المحور في نقل أجزاء هامة من الإنتاج لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم، بهدف تقليص النفقات والتمتع بمرونة حقيقية في مواجهة تقلبات السوق. وقد ساهم هذا المحور، على وجه التحديد في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استطاعت أن تستخدم تقنيات حديثة، وعمالة ماهرة، والدخول في معركة لإثبات وجودها وجدواها، وقدرتها على الصمود في مواجهة المنافسة المحلية والدولية معا.

I -1 ـ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا باسم عناقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME Cluster، وتعرفها منظمة التطوير الصناعي المتحدة UNIDO، بأنها تجمع قطاعي وجغرافي لمؤسسات تنتج وتبيع منتجات مرتبطة أو متكاملة، وهذا في ظل تحديات وفرص مشتركة، حيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة فتكمل بعضها البعض، حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها بهدف تحقيق السهولة والسرعة في الإنجاز[3].

والجدير بالذكر أن إيطاليا تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الاتحاد الأوربي الذي كان موضوع التوصية رقم CE/ 280/ 96 لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، وبتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الاتحاد الأوربي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بموجب التوصية رقم CE/ 361/ 2003، على معيار الحجم وطبيعة العلاقات مع المؤسسات الأخرى وقد دخل حيز التنفيذ ابتداءا من 1 جانفي 2005 .[4]

I -2 ـ السياسات والحوافز لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[5] :

قامت الحكومة الإيطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها ، وتنقسم هذه التشريعات إلى عدد من المجموعات وهي:

أ ـ تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل:

❖ القانون 317/ 91 والذي يعمل على الدعم والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا ، البحث عن أنشطة جديدة وإتباع المعايير الخاصة بالجودة.

القانون 857/49 والذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للأزمات، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم للاستثمار في مشروع مستقل.

❖ القانون 68/44 والذي يدعم رجال الأعمال.

ب ـ القوانين الرئيسية التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ومن ذلك:

❖ القانون 89/64 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى؛

❖ تعديل القانون 82/46 والذي يعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في برنامج البحث والتطوير الأوروبية والدولية؛

❖ القانون 51/317 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في الأعمال الابتكارية والمشاريع البحثية.

ج ـ القوانين التي تقدم الحوافز من أجل دعم الإنتاج:

❖ القانون 65/1329 والذي يعمل على تسهيل شراء وتأجير المعدات والماكنات التي تقوم بالإنتاج.

❖ القانون 92/477 والذي يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق التي تعاني من الكساد من خلال تسهيل تنشيط الأعمال و التحديث بالإضافة إلى التوسع و إعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية.

❖ القانون 81/597 والذي يعمل على إعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة.

د ـ القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية والبروز إلى العالمية: ومنها :

❖ القانون 81/394 وهو قانون خاص يعمل على وضع السياسات والمقاييس التي تشجع صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية من ناحية وغير الأوروبية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى العمل على فتح أسواق جديدة.

❖ القانون 87/49 الفقرة السابعة: يعمل هذا القانون على تشجيع خلق شركات في الدول النامية سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص.

❖ القانون 1989/83 والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة التصديرية.

❖ القانون 90/304 والذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية.

❖ القانون 90/100 والذي يعمل على تسهيل القروض التي تحصل عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل المخاطر.

I - 3 ـ الهيئات المشرفة على تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا:

هناك العديد من الهيئات التي تتولى مهمة تنمية وتطوير هذا القطاع في إيطاليا ومنها:[6]

أ ـ وزارة الصناعة:

تعتبر وزارة الصناعة الراعي الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنحصر اهتماماتها ومسؤولياتها في العناصر التالية:

- ✓ وضع المقاييس الحكومية من أجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية الوطنية في كل من الصناعة، التجارة، والأعمال الحرفية؛

توفير المساعدات المالية من أجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج بالإضافة إلى تنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والابتكار.

ب ـ وزارة التجارة الخارجية:

تعمل وزارة التجارة الخارجية على وضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية والتي من خلالها تهدف الحكومة الإيطالية إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات، وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- ✓ نشر المعلومات للمجموعات الصناعية المصدرة عن طريق توفير الدعم المالي من أجل التسويق؛
- ✓ وضع خطط لتأمين تمويل الأنشطة التصديرية مع ضمان تلك الشركات من طرف الحكومة؛
- ✓ منح القروض للشركات ذات الأنشطة التصديرية.

ج ــ مراكز المعلومات الأوروبية:

تهدف هذه المراكز إلى تقديم المساعدات من أجل تطوير وتوفير فرص الأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تقديم معلومات على تمويل المشاريع الاستثمارية.

د ـ جمعية تبادل الكفاءات:

هي مبادرة وضعتها الدوائر الاقتصادية والاجتماعية (غرف التجارة، إتحاد الأعمال التجارية، المصارف ...)، لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل لتكون بمثابة حلقة وصل بين ثلاثة أطراف: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ــ المصارف ـ السلطات العامة، حيث تتوجه هذه الجمعيات إلى هذه المؤسسات فتحسن من مردوديتها وتزيد من كفاءتها عن طريق التدريب، المهارات، تقييم الأعمال، المساعدة على إنجاز خطط العمل، المرافقة، وتوفير المعلومات.

ه ـ منظمة فدرو كونفيدي (fedroconfidi):

تمثل هذه المنظمة اتحاد مجموعات ضمان قروض القطاع الصناعي وتهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض (خاصة المصرفية منها).

و ــ منظمة سيفيلويو الإيطالية (Seviluppo Italia):

تم إنشاؤها سنة 1999 مهمتها تتمثل في إدارة وتعزيز الاستثمارات وتحفيزها.

I - 4 ــ البرامج الإيطالية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن توفير التمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية. لذلك أولت إيطاليا اهتماما كبيرا بمسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعددت وسائل التمويل المستخدمة في هذا المجال بها بين وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ. **الوسائل المباشرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال الإشكال الآتية:[7]

❖ **بيع الديون:** ويعني بيع مؤسسة ما الحسابات المستحقة بخصم، إلى البنك أو مؤسسة مالية وهو يعتبر شكل من أشكال التمويل قصير الأجل، ولهذا الشكل من التمويل مزايا مختلفة، منها أن النقد يكون في المتناول في فترة قصيرة، ولا يتكبد المقترض أي زيادة للدين، لأن هذه المعاملة تصنف كبيع للحسابات المستحقة.

❖ **تمويل شراء أو استئجار الأجهزة و الآلات:** يمكن تصنيف هذا الشكل من التمويل كتمويل متوسط الأجل أو الطويل الأجل، وقد مثلت تسهيلات الإيجار ما يعادل 11، من مجموع التسهيلات المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 1998 و1999 على التوالي.[8]

❖ **القروض الميسرة**: يعتبر من التمويل المتوسط أو الطويل الأجل، وفي إيطاليا هناك عدة برامج رئيسية للقروض الميسرة، تتصل بما يلي: البحث والتنمية والابتكار، التصدير والتدويل، أصحاب مؤسسات الأعمال من الشبان والنساء.

❖ **ضمان سلف التصدير**: تتحكم مؤسستان من القطاع العام بضمان التصدير وتسهيلات سلف التصدير في إيطاليا، هما مؤسسة خدمات ضمان التجارة الخارجية، والمؤسسة الإيطالية المختلطة في الخارج، تقدم هاتان المؤسستان معظم الدعم للمؤسسات الإيطالية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الأسواق الأجنبية، يشمل الدعم الذي توفره الهيئتان، النفاذ إلى الأسواق، المشاركة في المناقصات الدولية، دراسات الجدوى، المساعدات الفنية.

❖ **رأس المال المخاطر**: هذا النوع من التمويل أنسب تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على أساس الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، التي تكون فيها درجة المجازفة وإمكانية الحصول على عائدات هامة للاستثمار مرتفعة المستوى، فضلا عن ذلك يمكن استخدامه لتمويل إعادة هيكلة مؤسسات قائمة.

ب. الوسائل غير المباشرة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: وشمل على:

- ✓ الضمانات؛
- ✓ الحوافز الضريبية.

I – 5 ـ واقع المؤسسات الصغيرة و مميزاتها:

أ ـ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

يرتكز الهيكل الاقتصادي الإيطالي بصفة تكاد تكون كلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب الإحصائيات المتوفرة في الجدول رقم (01)، فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل نسبة 99,9% من مجموع المؤسسات العاملة، وتمثل نسبة المؤسسات المصغرة نسبة 94,4% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا.

الجدول رقم (01): عدد المؤسسات في إيطاليا في سنة 2012 .

	عدد المؤسسات	%
المؤسسات المصغرة	3492000	94,4
المؤسسات الصغيرة	183000	5
المؤسسات المتوسطة	19000	0,5
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3694000	99 ,9
المؤسسات الكبيرة	3000	0 ,1
المجموع,	3697000	100

Source: Beretta, Silvio et al , Italy and Japan: How Similar Are They? , A Comparative Analysis of Politics, Economics, and International Relations, Axel Berkofsky 2014, p238.

ب ـ مميزات التجربة الإيطالية:

تتميز التجربة الإيطالية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من السمات:[9]

لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتركزة جغرافيا والمتخصصة قطاعيا أو العناقيد الصناعية[10]، وقد قدر عدد العناقيد في إيطاليا بعدد 200 عنقود يعمل بها حوالي 2200000 عامل في القطاع الصناعي، هؤلاء يمثلون نسبة 42% من اليد العاملة في إيطاليا، و يبلغ عدد المؤسسات بها 90000 مؤسسة برقم أعمال يقدر بـ 67 مليار أورو وبحجم صادرات يتعدى 90 مليار دولار[11]. وتشمل هذه الأنشطة المصنوعات الخشبية، النسيج، الملابس، الأحذية، النشر والطباعة، الصناعات الغذائية، المشروبات وغيرها.

تميز التجمعات (العناقيد) الصناعية عن نظيرتها الأوروبية، حيث يتم في إطار المنطقة الصناعية الواحدة تصنيع كافة مكونات السلعة الواحدة، كما تشترك هذه المؤسسات في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة والاستفادة من خدمات المرافق المشتركة.

إسهام الشركة الأم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقامة علاقات أفقية معها، كما تعهد إليها بمراحل هامة من دور التصنيع.

إنشاء معاهد و فروع متخصصة للتدريب بمشاركة وزارة التجارة الإيطالية، لا سيما في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى ومهمتها إعادة التأهيل الفني وإعداد العمالة الماهرة.

II- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا أهمية كبيرة، وتتبع هذه الأهمية من مساهمتها الكبيرة في توفير فرص العمل، وخلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى دعم الصادرات.

- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة؛
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات.

III - النتائج و الدروس المستفادة:

من أهم الدروس التي يمكن التركيز عليها وتطبيقها في الجزائر نذكر ما يلي:

- ✓ التركيز على الصناعات الخفيفة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع اللامركزية في الإنتاج؛
- ✓ إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف؛
- ✓ الاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها؛

- ✓ الاهتمام بعملية التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة من خلال توفير الآليات الكفيلة بذلك وتفعيل دور جميع الهيئات التي تتولى مهمة تنمية وتطوير هذا القطاع في الجزائر (جميع الوزارات، الجامعات والمعاهد، الهيئات أرباب الأعمال والهيئات النقابية ...الخ)؛
- ✓ توفير وتنويع وسائل التمويل بأقل التكاليف خاصة على المدى القصير؛
- ✓ التعاون الاقتصادي من خلال التعاقد خاصة المناولة من الباطن لتحقيق التكامل؛
- ✓ تقديم الضمانات والحوافز والتشجيع على التصدير.

الهوامش والإحالات:

[1]- Patrizio Bianchi, Lee M. Miller, Silvano Bertini, **The Italian SME Experience and Possible Lessons for Emerging Countries,UNIDO,** March, 1997, p 04 .
https://www.unido.org/.../the_italian_SME_experience_and_possible...

[2] **- unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000895.pdf**

[3] — ضو نصر، علي العبسي، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ـ الجزائر ، 05 — 06/ 05/ 2013، ص 03 .

[4] – بوقموم محمد، معيزي جزيرة، **إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،** الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، يومي 18 و 19/ 04 / 2012 ، ص 02 .

[5] - محمد راتول، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة** ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ـ الجزائر ، يومي 17 و 18 / 04 / 2006 ، ص ص 174 – 175 .

[6] ـ بن حراث حياة ، **سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ـ تلمسان ، 2012/ 2013 ، ص ص 235 - 236 .

[7] - الصديق بعيو، محمد طه دلول، **سبل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة دراسة الحالة : الجزائر** ، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ـ تبسة ، 2015 / 2016 ، ص 41.

[8] ـ بوقموم محمد ، معيزي جزيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 05.

[9]- بوقموم محمد ، معيزي جزيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 03 .

[10] - Marco Dini and John Humphrey, **Promoting Networks of Small Enterprises in Latin America,p02.**
https://www.ids.ac.uk/ids/global/pdfs/JHmdjhe2.pdf.

[11] - شوقي جباري ، حمزة العوادي ، **قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية ـ تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السليكون نموذجين ـ،** المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، العدد 03، 2012، ص 45 .